النفط الكويتي ينخفض إلى 53.94 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 53ر94 دولار أمريكي مقابل 54ر22 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس بدعم من الهبوط الحاد في صادرات الخام العراقية بسبب التوترات في إقليم كردستان بعد ضغوط على الاسعار من ضعف بيانات الطلب على النفط.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 52 سنتا ليصل الى مستوى 57ر75 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الامريكي 18 سنتا ليصل الى مستوى 51ر47 دولار.

قبل خصم الـ 10 بالمئة من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة

«الشال»: الموازنة تحقق 1.240 مليار دينار عجزا في نهاية النصف الأول

- اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قدرت بنحو 19.9 مليار دينار
- تحصيل ما قيمته نحو 660.054 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية
- برميل النفط الكويتي بلغ 48.3 دولار خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية
- الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية تبلغ نحو 11.711 مليار دينار
- 7.030 مليار دينار الإيرادات المحصلة لنصف السنة المالية 2018/2017
- جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها تبلغ 13.344 مليار دينار

البيان	2017/09/30 (ألف دينار كويتي)	2016/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	35,624,575	34,793,969	830,606	%3.4
مجموع المطلوبات	22,143,330	21,350,641	792,689	%3.7
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	2,953,247	2,925,115	28,132	%1
مجموع الايرادات التشغيلية	609,894	545,782	64,112	%11.7
مجموع المصروفات التشغيلية	191,014	184,792	6,222	%3.4
المخصصات	146,348	108,535	37,813	%34.8
الضرائب	20,007	20,946	-939	%4.5-
صافي الربح	252,525	231,509	21,016	%9.1
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.4	%1.3		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.9	%10.3		
**العائد على رأس المال	%58.3	%59.2		
ربحية السهم الاساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	40	38	2	%5.3
اقفال سعر السهم (فلس)	761	590	171	%29
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.3	11.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.0		

جدول توضيحي 1

البيان	الأسبوع الثاني والأربعون 2017/10/19	الأسبوع الحادي والأربعون 2017/10/12	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 34 شركة)	424.9	425.9	-0.2%
مؤشر السوق (أسعار)	6,633.1	6,628.5	0.1%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	69,761,363	129,171,680	
المعدل اليومي (د.ك)	13,952,273	25,834,336	-46.0%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	391,836,466	655,694,889	
المعدل إلى (أسهم)	78,367,293	131,138,978	-40.2%
عدد الصفقات	14,916	22,463	
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,983	4,493	-33.6%

جدول توضيحي 2

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	10,586,297	15.2%
بنك الكويت الوطني	7,479,766	10.7%
بيت التمويل الكويتي	6,309,515	9.0%
شركة هيومن سوفت القابضة ش.م.ك مقفلة	5,073,887	7.3%
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	4,186,717	6.0%
الإجمالي	33,636,183	48.2%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	24,295,237	34.8%
قطاع خدمات مالية	14,651,523	21.0%
قطاع الاتصالات	11,095,147	15.9%
قطاع الصناعة	8,784,059	12.6%
قطاع العقار	6,512,011	9.3%

	الأسبوع الثاني والأربعون 2017/10/19	الأسبوع الحادي والأربعون 2017/10/12
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	10	4
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	20	25
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	4	5
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	34	34

جدول توضيحي 3

البيان	2017/09/30 (ألف دينار كويتي)	2016/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	35,624,575	34,793,969	830,606	%3.4
مجموع المطلوبات	22,143,330	21,350,641	792,689	%3.7
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	2,953,247	2,925,115	28,132	%1
مجموع الايرادات التشغيلية	609,894	545,782	64,112	%11.7
مجموع المصروفات التشغيلية	191,014	184,792	6,222	%3.4
المخصصات	146,348	108,535	37,813	%34.8
الضرائب	20,007	20,946	-939	%4.5-
صافي الربح	252,525	231,509	21,016	%9.1
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.4	%1.3		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.9	%10.3		
**العائد على رأس المال	%58.3	%59.2		
ربحية السهم الاساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	40	38	2	%5.3
اقفال سعر السهم (فلس)	761	590	171	%29
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.3	11.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.0		

جدول توضيحي 4

قال تقرير الشال الأسبوعي بخصوص تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة سبتمبر 2017 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر سبتمبر 2017، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة لنصف السنة المالية 2017/2018 المنتهي في 30 سبتمبر الفائت قد بلغت نحو 7.030 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 52.7% من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.344 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2017/09/30، نحو 6.370 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 54.4% من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 90.6% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 48.3 دولار أمريكي خلال فترة النصف الأول من السنة المالية الحالية 2018/2017.

وتم تحصيل ما قيمته نحو 660.054 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 110.009 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 314– مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.9 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً – طبقاً للنشرة–، حتى 2017/09/30، نحو 6.746 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.524 مليار دينار كويتي، وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 8.270 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات .

نحو 1.378 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية النصف الأول من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1.240 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية أي الـ 6 شهور القادمة، ونتوقع له أن يراوح ما بين 4.5–5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي.

بورصات الخليج

رواج الأداء في أي بورصة، متغير تابع لارتفاع مستقر لمستوى سيولتها، والسيولة متغير تابع لعوامل خاصة بالشركات المدرجة، أهمها أدائها المالي وتوقعات ذلك الأداء، وعوامل عامة، مثل أداء الاقتصاد الكلي والإستقرار السياسي، وهما مؤثران أيضاً على أداء الشركات المدرجة. وفي زمن رواج سوق النفط، أي عام 2014 وما قبل، كان ذلك الرواج داعم لسيولة البورصات في إقليم الخليج، وكان يغطي على الأثر السلبي لعنف الأحداث الجيوسياسية، حتى تلك التي حدثت في عام 2013 ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن، تكالبت تأثيرات إنتكاس سوق النفط مع عنف الأحداث الجيوسياسية وبلوغها منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو من عام 2017، وإن لم تؤثر حتى الآن بشكل واضح على أداء الشركات المدرجة، إلا أنها ضربت سيولة تلك البورصات.

فسيولة البورصات السبع في الإقليم، بلغت في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، آخر حقبة لرواج سوق النفط، نحو 624 مليار دولار أمريكي، فقدت نحو 30.4%– من سيولتها في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 لتبلغ سيولتها نحو 434 مليار دولار أمريكي. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016، بلغت سيولة تلك البورصات نحو 286 مليار دولار أمريكي، فاقدة نحو 34%– من مستوى سيولة الفترة المماثلة من عام 2015، وبلغت سيولتها في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 نحو 227 مليار دولار أمريكي فاقدة نحو 20.7%– من مستوى سيولة الفترة المماثلة من عام 2016. وعلى مستوى كل بورصة، كان هناك تفاوت في حركة سيولتها، فبورصة الكويت هي الوحيدة التي حققت مستوى سيولة للأرباع الثلاثة من العام الجاري قريب من مستوى سيولة نفس الفترة من عام 2014، لذلك جاءت الأفضل أداء في الإقليم لما مضى من العام الجاري وحقق مؤشرها الوزني مكاسب بحدود 13.3%. أكبر خسائر السيولة ما بين الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 والفترة نفسها من العام الجاري، كانت من نصيب بورصة دبي التي فقدت نحو 72.6%–، ثم بورصة أبوظبي التي فقدت 71.1%–، ثم بورصة قطر التي فقدت 65.6%–، ثم بورصة السعودية التي فقدت 63.4%–، والبورصات الأربع تمت ترقيتها إلى أسواق ناشئة إما قبل بورصة الكويت أو معها. وجاءت خسائر بورصة عُمان لنفس الفترة بنحو 61.9%–، ولبورصة البحرين أقل وبنحو 31%–، بينما بورصة الكويت كانت أقل سيولة لنفس الفترة من عامي 2015 و2016، إلا أنها عوضت معظم خسائر السيولة لنفس الفترة من عام 2017 مقارنة بمستوى نفس الفترة من عام 2014، وعليه، بلغت خسائر سيولتها لما مضى من العام الجاري 6.3%– فقط، مع ملاحظة أن سيولة الربع الأول من العام الجاري كانت أعلى من سيولة الربعين الثاني والثالث مجتمعين، بما يعنيه ذلك من أن زخم زيادة السيولة قد يخفت.

وارتفاع سيولة البورصة، أي بورصة، هو المؤشر الأهم، وهو تطور طيب، ولكن، الهدف الأهم هو إستقرار تلك السيولة عند حد أدنى مرتفع، لأنها مؤشر ثقة، والكويت تأخرت كثيراً في عملية إعادة التنظيم ما بعد أزمة عام 2008، ولكنها بدأت فيها مؤخراً، وهي طريق متصل وصعب، ولكنه ضروري ومستحق. وتبقى متغيرات الاقتصاد والسياسة على المستوى الكلي عاملان مؤثران جداً، جانب منهما يمكن التأثير فيه من قبل راسمي السياسة المحلية، والجانب الآخر، لا يمكن سوى التحوط من بعض تداعياته، وعلى كل جهة مسئولة أن تعطي أقصى ما لديها مهما كانت جهود الجهات الأخرى.

الاقتصاد العالمي

أصدر "صندوق النقد الدولي" تقريره لشهر أكتوبر حول الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي، وفي التقرير بعض التفاؤل، حيث تم تعديل تنبؤات النمو إلى الأعلى بحدود 0.1% لعام 2017 وبنحو 0.1% لعام 2018، مقارنة بمستويات النمو المتوقعة في تقرير شهر أبريل الفائت. وبعد أدنى معدلات نمو حققها الاقتصاد العالمي منذ عام 2010 في عام 2016، وكانت بحدود 3.2%، يتوقع التقرير الأخير نمواً بحدود 3.6% لعام 2017 ونحو 3.7% لعام 2018، وهما أفضل معدلات نمو منذ عام 2011. مبررات ذلك التفاؤل، شملت الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة وتلك النامية، والاستثناء الرئيس الوحيد كان لدول مجلس التعاون الخليجي الذي هبط المعدل المرجح للنمو لديها من 1% في تقرير شهر أبريل الفائت، إلى 0.6% في تقرير شهر أكتوبر الجاري.

ويحذر "صندوق النقد الدولي" من أن هذا التفاؤل، يجب ألا ينسينا بأن تحسن معدلات النمو لازال غير مكتمل، ويورد ثلاث ملاحظات جوهرية تبرز نواقص مثل هذا النمو، وتجاهلها قد يعني حالات من عدم الإستقرار على المدى الطويل. أولى النواقص، هي أن تعافي النمو غير مكتمل على مستوى كل دولة، إذ لازال توزيع منافع ذلك النمو لصالح الطبقة الغنية، وذلك يرتقي بمستويات الثروة للأغنياء، ويترك مستويات الدخول للغالبية الساحقة ضعيفة، بما يغذي التباعد في توزيع الثروة والدخول، وهو عامل عدم إستقرار على مستوى كل دولة. ثاني النواقص هو أن ذلك الرواج الاقتصادي غير عادل في توزيع منافعه بين دول العالم، فالدول المصدرة للمواد الأولية وتلك التي تعاني من حروب داخلية، تتخلف مقارنة ببقية دول العالم، وذلك عامل عدم إستقرار محتمل عبر الحدود. ثالث النواقص، هو عدم عدالة الرواج عبر الزمن، أي بمرور الوقت، فنصيب الفرد ينمو بمعدلات أدنى وبحدود 1.4% سنوياً للدول المتقدمة للسنوات الخمس القادمة 2017– إلى –2022، مقابل 2.2% سنوياً للفترة من 1996–2005، ولـ 43 سوق ناشئ ستكون معدلات النمو لنصيب الفرد حتى أدنى من ذلك المستوى، وذلك عامل تباعد وليس تقارب مقارنة للإتجاه الحميد للتقارب بين الدول الناتج عن النمو المرتفع لدول مكتظة السكان مثل الصين والهند.

ويبقى المهم، أن توقعات النمو في تقرير شهر أكتوبر الجاري هبطت لخمس من دول مجلس التعاون الخليجي الست مقارنة بتقرير شهر أبريل الفائت، وحدث ذلك رغم تحسن أسعار النفط، وجاءت التنبؤات الجديدة بعد أزمة شهر يونيو الفائت ضمن تلك المنظومة. أكبر الخسائر طالت الكويت التي هبطت توقعات معدلات النمو لها في عام 2017 من 0.2%– في تقرير شهر أبريل إلى 2.1%– في تقرير شهر أكتوبر، أي بخصم بحدود 1.9%–. وهبطت معدلات النمو المتوقعة لقطر من 3.4% في تقرير شهر أبريل إلى 2.5% في تقرير شهر أكتوبر، أي فقدت نحو 0.9%–، وهبطت لعُمان من 0.4% إلى 0.0% أي فقدت نحو 0.4%–. وهبطت معدلات النمو لكل من السعودية والإمارات بنحو 0.3%– للأولى و0.2%– للثانية، أو من 0.4% للسعودية في تقرير شهر أبريل إلى 0.1% في تقرير شهر أكتوبر، وللإمارات من 1.5% إلى 1.3%. وحدها البحرين التي ارتفعت توقعات النمو لاقتصادها من 2.3% في تقرير شهر أبريل إلى 2.5% في تقرير شهر أكتوبر، وكما ذكرنا في المقدمة، فقدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو 0.4%– ما بين التقريرين، وهي خسارة بحدود 40% نظراً لأساس نموها المتوقع الضعيف في الأصل.

البنك الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2017، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، –بعد خصم الضرائب–، قد بلغ نحو 252.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 21 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.1%، مقارنة بنحو 231.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع المصروفات التشغيلية. وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 238.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 219.3 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 19.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 8.7% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 64.1 مليون دينار كويتي، أي نحو 11.7%، حين بلغ نحو 609.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 545.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 466.3 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 76.4% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة مع نحو 417.9 مليون دينار كويتي، (وبنحو 76.6% من الإجمالي) أي بارتفاع بلغ نحو 48.4 مليون دينار كويتي. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي)، بنحو 60 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 23.4 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 36.6 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 81.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 69.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بند إيرادات الاستثمارات بنحو 11.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 15.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.4 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك، بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 6.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.4%، وصولا إلى نحو 191 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 184.8 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع البنود الرئيسية، منها بند مصروفات موظفين بنحو 5.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 5.3%، وارتفع أيضاً بند مصروفات إدارية أخرى بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.9%. ووفقاً لتقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 152.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 153 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع طفيف بلغت نحو 0.05%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 146.3 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 37.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 108.5 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك، إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.421 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.9%، ليصل إلى نحو 25.625 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2016، وارتفع بنحو 830.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 3.4%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية 30 سبتمبر 2016، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تصبح نسبة النمو نحو 2.2%. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغت نسبته 6.3% وقيمته 853 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 14.464 مليار دينار كويتي (56.4% من إجمالي الموجودات)، مقابل 13.611 مليار دينار كويتي (56.2% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2016. وارتفعت بنحو 587.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 4.2%، عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 1.6%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.344 بليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.5%، لتصل إلى نحو 22.143 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2016، بينما حققت ارتفاعاً بنحو 792.7 مليون دينار كويتي، أي نسبة نمو بلغت 3.7%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في الفترة نفسها من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو 1.3%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.4%، مقارنة مع نحو 86.1% في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، إلى نحو 1.4%، مقابل 1.3%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى نحو 10.9%، بعد أن كان عند 10.3%. بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأس مال (ROC)، ليصل إلى نحو 58.3%، قياساً بنحو 59.2%. وتحسنت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 40 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحققة، في نهاية الفترة المماثلة من عام 2016، والبالغة 38 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 14.3 مرة، (أي تراجع)، مقارنة بنحو 11.6 مرة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة، مقارنة بنحو 1 مرة